مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٦) العدد (١)
الإصدار التاسع عشر
٢٠٢٤ (١٦-١)

الاتجاهات الجديدة في دراسات السياسة المقارنة بعد نهاية حقبة الحرب الباردة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. عبد المنعم علي سالم العايب
الطالبة. هدى عبد السلام الرك القراضي

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يناير ٢٠٢٥م

الملخص

أنطلق الباحث من إشكالية مفادها ما هي أهم وأبرز الاتجاهات الجديدة في حقل السياسة المقارنة؟ ،و تنطلق فرضية البحث من إن التحولات والتغييرات التي شهدها العالم في ظل بيئة جديدة فرضت نفسها على حقل السياسة المقارنة وتوصل الباحثين الى الخاتمة ونتائج شهدتها دراسات السياسة المقارنة بعد نهاية الحرب الباردة عكست تعقيد النظام العالمي الجديد وتعدد قضاياه، فقد دفعت هذه التحولات لفهم التغيرات السياسية والاجتماعية المتسارعة، وبينما تستمر العولمة والتكنولوجيا في إعادة تشكيل مفاهيم السلطة والحوكمة ومن النتائج التي توصل لها الباحثين ظهرت قضايا جديدة على أجندة دراسات السياسة المقارنة و استخدام مناهج متعددة التخصصات، حيث أصبحت تتداخل مع علم الاجتماع، والاقتصاد، والثقافة لفهم الظواهر السياسية المعقدة

Abstract

The researcher started from the problem of: What are the most important and prominent new trends in the field of comparative politics? The research hypothesis is based on the fact that the transformations and changes that the world witnessed in light of a new environment imposed themselves on the field of comparative politics. The researcher reached a conclusion and the results witnessed by comparative politics studies after the end of the Cold War reflected the complexity of the new world order and the multiplicity of its issues. These transformations have prompted an understanding of rapid political and social changes, and while globalization and technology continue to reshape the concepts of power and governance, and from the findings reached by researchers, new issues have emerged on the agenda of comparative politics studies and the use of interdisciplinary approaches, as they have become

intertwined with sociology, economics, and culture. To understand complex political phenomena

*** المقدمة**

يتناول هذا البحث موضوع الاتجاهات الجديدة في حقل السياسة المقارنة وهو أحد أهم حقول علم السياسة وأبرزها من حيث التطور والتجدد. فقد شهد هذا الحقل تطوراً مهماً في موضوعاته والقضايا التي تناولها بعد نهاية حقبة الحرب الباردة مواكبة للتحولات السياسية التي شهدتها البيئة الدولية ، فقد شهد العامل الإيديولوجي تراجعاً ملحوظاً بعد نهاية حقبة الحرب الباردة و في إطار تصنيف النظم السياسية(نظم ليبرالية- ماركسية) وبروز عناصر جديدة لتصنيف هذه النظم تبعاً لمتغيرات جديدة في ظل موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت دول شرق أوروبا في تسعينيات القرن العشرين ، كما فرضت العديد من الموضوعات الحيوية ذاتها على دراسات حقل السياسة المقارنة من أهمها: موضوع السياسة العامة المقارنة والإدارة العامة المقارنة نظرا لأهمية الموضوع يطرح الباحث الإشكالية التالية

أولاً: إشكالية البحث

بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت دراسات السياسة المقارنة تحولات جذرية في اتجاهاتها وأساليبها. فلم تعد محصورة في تحليل الأيديولوجيات والصراعات الثنائية، بل اتسعت لتشمل قضايا جديدة مثل العولمة، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والتحولات السياسية في العالم النامي. كما ساهمت العوامل الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية في إعادة تشكيل المشهد السياسي العالمي، ما أتاح للباحثين فرصاً أوسع لاستكشاف الديناميكيات السياسية المعقدة. بناءً على ذلك، يبرز السؤال الإشكالية الاتية: -

س- ما هي أهم وأبرز الاتجاهات الجديدة في حقل السياسة المقارنة؟

ثانياً: فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من إن التحولات والتغييرات التي شهدها العالم في ظل بيئة جديدة فرضت نفسها على حقل السياسة المقارنة وموضوعاته ومفاهيمه وأطره النظرية واتجاهاته البحثية والدراسية بهدف مواكبة جملة هذه التحولات.

ثالثاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في منظور دراسة تحليلية لتحولات والتغيرات التي فرضت نفسها على حقل السياسة المقارنة: -

١- أهمية حقل السياسة المقارنة كحقل علمي مستقل من حقول علم السياسة

٢- اهمية التحولات السياسية التي شهدها العالم في بيئة دولية متغيرة وما فرضته هذه التحولات من ضرورات مواكبة علم السياسية وحقل السياسة المقارنة كاستجابة لها ومواكبه هذه التحولات.

٣- أهمية معرفة وتحليل الاتجاهات الجديدة في حقل السياسة المقارنة وفهمها والإحاطة بها من الناحية الموضوعية والمنهجية والمعرفية.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: -

١- التعريف بحقل السياسة المقارنة وتطوره

٢- التعرف على الاتجاهات والقضايا الجديدة في دراسات حقل السياسة المقارنة بعد نهاية حقبة الحرب الباردة.

٣- تهدف الدراسة إلى فهم الكيفية التي أثرت بها نهاية الحرب الباردة على طبيعة واتجاهات دراسات السياسة المقارنة.

٤- استكشاف القضايا والموضوعات التي أصبحت محورية في دراسات السياسة المقارنة، مثل العولمة، التكنولوجيا، وقضايا الديمقراطية.

خامساً: حدود البحث

١- الحدود الزمنية: تركز الدراسة على الفترة الزمنية التي تلت نهاية الحرب الباردة، بدءًا من أوائل التسعينيات وحتى الوقت الحاضر، لتسليط الضوء على التحولات والاتجاهات التي ظهرت خلال هذه الفترة.

٢- الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة الاتجاهات الجديدة في دراسات السياسة المقارنة، مع التركيز على القضايا البارزة مثل العولمة، الديمقراطية، التكنولوجيا السياسية، ودراسة النظم السياسية في العالم النامي.

٣- الحدود المكانية: تشمل الدراسة التحولات على مستوى العالم، مع الإشارة إلى تباينات الاتجاهات بين الدول المتقدمة والدول النامية، مع التركيز على مناطق أو دول ذات خصوصية سياسية واضحة.

سادساً: متغيرات البحث

١- المتغير المستقل: نهاية حقبة الحرب الباردة.

٢- المتغير التابع: الاتجاهات الجديدة في دراسات السياسة المقارنة.

سابعاً: التعريفات الإجرائية

١- السياسة المقارنة: حقل علمي من حقول علم السياسة يهتم أساساً بدراسة النظم السياسية وفق منهج مقارن. كما يدرس موضوعات التنمية السياسية والتنشئة السياسية وعديد من القضايا والموضوعات التي تدخل في إطار مقارن.

٢- الحرب الباردة: وهو مفهوم ساد لتوصيف طبيعة العلاقات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي اتسمت بسيادة نظام القطبية الثنائية (الولايات المتحدة الأمريكية- الاتحاد السوفيتي سابقا)، حيث غلب الصراع الأيديولوجي بين القطبين على تفاعلاتها.

٣- الاتجاهات الجديدة: يشير إلى الانشغالات البحثية وسلم الموضوعات والقضايا والأولويات التي يهتم بها حقل دراسي وتشغل حيز كبير من جهود الباحثين والأكاديميين وحتى الممارسين والخبراء المهتمين بهذا الحقل.

تامناً: مناهج البحث

يتطلب مسار البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي. ويعتمد الأسلوب المكتبي في جمع ومعالجة البيانات واستخلاص المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث من مصادر ثانوية: كالكتب والدوريات العلمية والأبحاث المنشورة والمواقع الإلكترونية.

*** مفهوم دراسات السياسة المقارنة وتطورها:**

*** مفهوم السياسة المقارنة**

السياسة المقارنة مصطلح يتكون من مقطعين هما أولاً: السياسة كلمة سياسة كلمة مشتقة من الكلمة الإغريقية" polis " وهي توازي كلمة مدينة "City"، حيث تعد المدينة(polis) اليونانية اللبنة السياسية الأولى التي

بني عليها الاجتماع السياسي ومنها اشتقت كلمة سياسة Policy[1]، والسياسة بذلك هي "مفهوم عام يحتوى على كل المعاني والممارسات السياسية في المجتمع "[٢].

فالسياسة هي ظاهرة قديمة قدم التجمعات البشرية فهي ليست جديدة ولا مستحدثة في التاريخ الإنساني. فقد عرفتها المجتمعات قبل تشكل الدولة الحديثة ومارستها بصور عديدة على مر الحضارات، و "يأتي هذا القدم من الارتباط بالمشكلات المجتمعية التي هي محاور علم السياسات ومحاور تحليلاته، وإلا كيف نفسر كل الممارسات الاجتماعية والسياسية التي عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ"[٣]، ثانيا المقارنة: وتعرف على أنها إجراءات وطرق للوصول إلى المعرفة من خلال المقارنة بين الظواهر محل الدراسة لكشف أوجه التشابه والاختلاف بينها التي تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، ويعد المنهج المقارن أساس تكون جزء كبير من علم السياسة والذي فرض نفسه كبديل للتجربة، ويتضمن تطبيقه أهم الشروط التالية : –

١– شمولية المقارنة لكافة أوجه التشابه والاختلاف.

٢– تحديد العناصر التي ستتم مقارنتها.

٣– عدم التماثل التام والاختلاف التام بين الوحدات محل المقارنة.

٤– لا يجوز المقارنة بين الظواهر المتماثلة "التماثل".

٥– لا يجوز المقارنة بين الظواهر المتنافرة "غير المتجانسة".

٦– القابلية للمقارنة، أي "إن القابلية للمقارنة مسألة يتم بناؤها من طرف الباحث، وتنتج عن خيار يقوم به عندما يجد أن الشروط كافية أو مشروعة للقيام بالمقارنة"[٤].

دراسات السياسة المقارنة تستهدف كشف وتحليل ومقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر السياسية والنظم السياسية المختلفة و العمليات والتحولات السياسية في بلدان ومناطق مختلفة، وهي دراسات تقوم على المنهج المقارن سواءً عبر المكان أو الزمان من خلال "إجراء مقارنة ممنهجة لبحث العلاقات وأوجه، التشابه (Similarity) وأوجه الاختلاف (Difference) بين ظاهرتين أو أكثر، بهدف التوصل إلى استنتاجات سببية معينة. ويعتبر هذا المعنى مرا دفاً لمصطلح المنهج المقارن"[5] ، وبالتالي تقوم دراسات السياسة المقارنة على منهجية مقارنة الهدف منها وأساليبها مقارنة عدد كبير أو قليل من الحالات وذلك حسب الهدف والغاية من المقارنة.

[1] - فرج محمد بن لامة وآخرون، علم السياسة: مفاهيم أولية وإرشادات منهجية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ٢٠١٩، ص١

[٢]- قحطان أحمد سليمان الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، عمان – الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٢، ص ٢٤

[٣] . فاطمة الربابعة، تحليل السياسات العامة: نظرة في الممارسة، في د. سلوى شعراوي (تحرير)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٤، ص ١٣

[٤] - قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص٢٦

[5] - فضيل دليو، منهج التحليل المقارن الكيفي: تصور كيفي بمنحى كمي، مجلة دفاتر السياسة والقانون-تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، المجلد١٢، العدد٢، ٢٠٢٠، ص٢٦٨

أهم أهداف المقارنة في الجوانب التالية:[٦] –

١– الأهداف المعرفية: المتمثلة في معرفة الآخرين، ومعرفة الظواهر وتحديد التشابه والتخالف والاستفادة من هذه المدارك لمعرفة الذات وتقييمها.

٢– الأهداف العلمية المنهجية: وتتمثل في البحث عن القواعد والانتظامات، التحكم في الظواهر، اختبار الفروض وصياغة النظريات

٣– الأهداف العملية المتعلقة بالممارسة السياسية، وتتمثل في:–

١– تأسيس النظم السياسية من خلال محاكاة صانعي الدساتير والقوانين والمؤسسات.

٢– صنع السياسة من خلال معرفة النظم السياسية الأخرى التي تساهم في توسيع الخيارات لدى صانعي القرار.

٣– تقويم السياسة من خلال معرفة مدى تحقيق التجربة السياسية للنتائج المرجوة منها.

وهناك من يعتبر المنهجية المقارنة "كبديل عن التجربة، لها القدرة على بناء نظريات سياسية انطلاقاً من التشابه والاختلاف في الحالات المدروسة لفهم وتفسير الواقع السياسي"[٧].

والحقيقة إن علم السياسة العام تشكل في بداياته على المنهجية المقارنة كمنهج بديل عن التجربة في حقول العلوم التطبيقية، فالمنهج المقارن هنا "يقوم مقام التجربة في العلوم الطبيعية، لتعذر إخضاع الظواهر الاجتماعية للتجربة في المختبر أولاً، وثانياً على اعتبار إن "الباحث السياسي والاجتماعي غير قادر على تصميم تجارب، يتفحص من خلالها الظاهرة، ويراقب النتائج كما يحدث في العلوم الدقيقة، فيصبح التحليل المقارن بذلك أداة لتطوير تفسيرات حول الظاهرة"[٨]،ولذا "تعد المقارنة من أهم المناهج التي تستخدم في دراسة الظواهر الاجتماعية، وهي تعد بديال للتجربة في الظواهر الطبيعية، لقد عرف جون ستيوارت ميل Mils Stewartالمقارنة على أنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، كما عرفت على أنها النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، أي أن المقارنة تتطلب وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي قدر من التشابه والاختلاف"[٩]،وحقل السياسة المقارنة هي أحد فروع علم السياسة الذي يختص في دراسة وتفسير الظاهرة السياسية عبر مقارنتها من خلال متغير المكان أو الزمان.

ويعرفها "ماهلر Mahler" بأنها "دراسة مقارنة للسياسات بالبحث عن التشابهات والاختلافات بين الظواهر السياسية،و يعتبر حقل الدراسات السياسية المقارنة من أوسع حقول العلوم السياسية بالنظر إلى الكم الهائل من المواضيع التي يتناولها ذات العلاقة بالسلطة السياسية والعملية السياسية.

---

[٦] - زهيرة كوري، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، جامعة على ونيسي =البليدة، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

[٧]- هشام زغاشو، أمير وحشي، منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد ٥، يناير ٢٠١٨، ص ١٨٧

[٨] - المرجع السابق، ص ١٨٨

[٩] - زهيرة كوري، نفس المرجع ، ص١٨٩

*** تطور دراسات السياسة المقارنة**

أولاً: النموذج التقليدي في الدراسات السياسية المقارنة

عرفت المرحلة التقليدية في الدراسات السياسية المقارنة بالحكومات المقارنة، استمرت من أواخر القرن ١١ إلى منصف العشرينيات من القرن الماضي، إلا أنها عرفت قبل ذلك بعض الإسهامات ابتداء من أرسطو إلى أواخر القرن ١١، حيث هناك من يرى إن الفيلسوف اليوناني ارسطو في كتابه (السياسة) هو من أسس للمرحلة التقليدية في السياسة المقارنة،و كانت مساهمات أرسطو رائدة في مجال التحليل السياسي المقارن، حيث يعتبر كتابه "السياسة" الذي كتب بين ٣٣٥-٣٣٢ قبل الميلاد، بمثابة التأسيس للتحليل السياسي المقارن، إذ سعى أرسطو إلى استخدام منهجية مقارنة، وذلك من خلال دراسة وتحليل ومقارنة مجموعة من دساتير مدن الحاضرة الإغريقية، حيث "تبين له ما يحفظ المدن وما يخربها، والأسباب التي تؤدي إلى قيام حكم صالح في بعضها وانتفائه في بعضها الآخر، وهو يرى أن ثمة دول صالحة كما أن ثمة دول فاسدة"[١٠].

وقد استعان أرسطو بمعيار المصلحة العامة التي تركز على: من يحـــــكم؟ ولمصلـــــحة من؟. وخلص إلى تصنيف سداسي للحكومات، على النحو الآتي:[١١]-

الدول أو الحكومات الدستورية	الدول أو الحكومات المنحرفة
الملكية Kingship	الاستبداد والطغيان Tyranny
الارستقراطية Aristocracy	الاليجاركية Oligarchy
الديمقراطية المعتدلة Polity	الديمقراطية Democracy

١- وقد سيطر النموذج التقليدي على دراسة السياسة المقارنة تحت مسمى "الحكومات المقارنة خلال الفترة التي سبقت عقد الأربعينيات من القرن العشرين.

٢- يغلب على دراسات هذه النموذج الطابع الوصفي – المعياري – القيمي والتأملي، وهي بذلك تتجه إلى ربط الواقع بالقيم. وتركز دراساتها على "ما يجب أن يكون".

٣- يغلب على دراسات هذه المدرسة الأسلوب الكيفي، وتسعى للإجابة عن سؤال " ماذا – وكيف؟".

٤- نطاق دراسات النموذج التقليدي ضيقة الأفق من الناحية الجغرافية (تركز على النظم الغربية الأوروبية) كما أن نطاقها الدراسي غير "مقارن" بل يركز على دراسة دول محددة وبشكل منفرد.

ثانياً: النموذج السلوكي في دراسات السياسة المقارنة

النموذج السلوكي في دراسات السياسة المقارنة كان نتاج جهود المدرسة السلوكية في علم السياسة نتيجة تأثير حصيلة التقاء عاملين: أولاهما: عدم الرضاء عن المناهج التقليدية، وثانيهما: هو الاعجاب بالمنهج العلمي المستخدم في دراسة الظواهر الطبيعية. ومن ثم "شهد البحث في علم السياسة تطورات جديرة بالاعتبار والدراسة يبرزها الانتقال من سيطرة الدراسات ذات البعد القيمي والمعياري إلى تلك الدراسات ذات البعد الإمبريقي أو الاختباري"[١٢]،وقد أحدثت المدرسة السلوكية العديد من التطورات في مجال علم

[١٠] - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٩، ص٢٧

[١١] - محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي من أفلاطون إلى ماركس، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص ٤٤

[١٢] - عمر إبراهيم العفاس، مفهوم وتطبيقات الإمبريقية في العلوم السياسية، في : يوسف محمد الصواني(تجرير وإشراف)، الإمبيريقية وتطبيقاتها في البحث العلمي، أبن النديم للنشر والتوزيع-دار الروافد الثقافية(ناشرون)، ط١، ٢٠١٧

السياسة أو في مجال حقل السياسة المقارنة سواء من الناحية المنهجية أو على المستوى النظري والمفاهيمي واتسمت هذه المدرسة بعدة خصائص أهمها:-

١- الاهتمام بالسلوك السياسي كوحدة تحليل أساسية.

٢- تتسم المدرسة السلوكية "بالصرامة والحساسية المنهجية المفرطة وتشدد على ضرورة الالتزام بقواعد المنهج العلمي في كل الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وهي مدرسة ذات نزعة علمية تهدف إلى الارتقاء بالعلوم الإنسانية والاجتماعية إلى مصاف العلوم الطبيعية والتطبيقية"[١٣].

٣- تهتم المدرسة السلوكية بدراسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في دراسة النظم السياسية وكان لها الفضل في إدخال مفهوم النظام السياسي في التحليل السياسي والمقارن وهو مفهوم جاء به ديفيد ايستون أحد أبرز رواد المدرسة السلوكية في كتابه بعنوان النظام السياسي عام ١٩٥٣.

٤- تستخدم هذه المدرسة الأسلوب الكمي في التحليل السياسي المقارن وتعبر عن الظواهر عن طريق المفرط لغة الأرقام والمعادلات الرياضية والإحصائية تهتم المدرسة السلوكية بالمنهج المقارن الذي يركز على دراسة أقطار عدة، غير أنها محافظة ومنحازة إلى قيم النموذج الانجلو-أمريكي بصفة خاصة، الذي ترى فيه مرجعية في دراسة النظم السياسية المقارنة.

اتسمت دراسات السياسة المقارنة في ظل النموذج والمدرسة السلوكية بالانفتاح على النظم السياسية خارج العالم الغربي عن طريق ما عرف بدراسات المناطق، حيث اتجهت الجهود نحو الاهتمام "بالدارسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أي في المنطقة التي أصطلح عليها لاحقا (العالم الثالث)[١٤].

*** الموضوعات والقضايا الحديثة والمعاصرة في السياسة المقارنة**

*** موضوعات السياسة المقارنة الحديثة والمعاصرة**

اتجه حقل السياسة المقارنة في إطار مواكبته لجملة التحولات التي شهدتها البيئة الدولية بعد نهاية حقبة الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين نحو تجدد موضوعاته وأجندته البحثية والقضايا السياسية التي تناولها بالدراسة المنهجية المقارنة، واتجهت موضوعات حقل السياسة المقارنة بعد نهاية حقبة الحرب الباردة وفي ظل تراجع أهمية العامل الإيديولوجي نحو موضوعات تتعلق بالجوانب السياسية العملياتية التي تتعلق مباشرة بحياة المواطن وتمس حاجاته اليومية وركزت على الموضوعات التالية: -

١- السياسة العامة المقارنة: "ظهرت البوادر الأولى لتحليل المقارن للسياسات العامة، خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال بعض الأعمال المؤسسية التي حاولت إخضاع العمل العمومي للشرط

[١٣] - فرج محمد بن لامة، سالم أحمد العجيل، مقدمة في الإدارة العامة، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ٢٠١٤، ص ٤٠

[١٤]-١٥ حساني بوعكاز، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر ١٩٨٨- ٢٠١٤، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الطاهر مولاي،٢٠١٥، ص١١

العلمـــي والموضوعي في القـــراءة والتحليـــل والتركيب"[١٥]، ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز النموذج السلوكي في مجال دراسات السياسة العامة "أصبح موضوع التحليل المقارن السياسات العامة ميداناً متخصصاً في "دراسة وتحليل الأداء الحكومي، ومدى قدرة الحكومة على مواجهة الكثير من المشكلات المجتمعية التي تواجهها، هذا الأداء الذي أصبح في السنوات يلاقي اهتمام الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية عند تحليل السياسات العامة لدولة ما"[١٦]، والسياسات العامة المقارنة، وهو جانب يتعلق ينهض على منهجية مقارنة تهتم "بمقارنة بعض نماذج وتجارب السياسة العامة لتوضيح نقاط القوة والضعف لدى كل نظام سياسي عند صنعه للسياسة العامة. وفهم مميزات هذا الفعل لدى بعض التجارب ومقارنتها مع التجارب الأخرى، ومعرفة أهم الفاعلين المساهمين في صياغة فعل الدولة أو الفعل العمومي، متوسلين بمنهج المقارنة الذي فرض نفسه كمنهج أكثر مما هو كموضوع"[١٧].

وتتلخص أهداف تحليل السياسات العامة في ثلاثة جوانب مهمة، هي: أهداف علمية، وأهداف مهنية، وأهداف سياسية كالتالي:[١٨] –

١- أهداف علمية تتلخص في البحث عن الواقع المستهدف، وبناء النظريات السياسية.

٢- أهداف مهنية تتلخص في تحليل بدائل السياسات المطروحة لحل المشكلات والقضايا العامة.

٣- أهداف سياسية تتلخص في كسب التأييد والدعم الأنسب لأفضل السياسات المتاحة.

٤- ويرى توماس داي Thomas Dye تتجه عملية تحليل السياسات العامة نحو التالي:[١٩].

٥- الآثار المباشرة للسياسات العامة على الجماعات أو الشرائح المستهدفة والتي وجهت السياسة العامة لحل مشاكلها وتلبية مطالبها العامة.

٦- الآثار غير المباشرة للسياسات العامة على الجماعات أو الشرائح غير المستهدفة من هذه السياسيات.

٧- الآثار الآنية والمستقبلية للسياسات العامة على الشرائح المستهدفة وغير المستهدفة من هذه السياسات.

٨- التكاليف المباشرة وغير المباشرة المادية والبشرية للسياسات العامة، رغم أن قسماً من هذه التكاليف يصعب احتسابها وتحديدها على وجه الدقة بسبب أنها غير ظاهرة فهي قد لا تكون تكاليف مادية بل تكاليف اجتماعية ونفسية التي لا يمكن تقديرها على وجه التحديد.

---

[١٥] - فرج محمد بن لامة، التحليل السياسي، طرابلس: دار الوليد للنشر، ٢٠٢٣، ص٣٧

[١٦] - محمد علي حمود، تحليل السياسات العامة وصفات ومهارات المحلل السياسي الناجح، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك-العراق، المجلد١٠، العدد ٣٧، ٢٠٢١، ص٢٦٠

[١٧] - صلاح الدين عياش، السياسات العامة المقارنة: دراسة لنماذج وتجارب عملية، منشورات مركز الدراسات والأبحاث -مؤسسة خالد الحسن العدد ١٢ خريف ٢٠١٨، ص٢١

[١٨] - مها يحي حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٥، العدد ١، يناير ٢٠١٨. مرجع سابق، ص ٢٧

[١٩] - Thomas Dye, ibid.

وتركز دراسات السياسة العامة المقارنة على الجوانب التالية: –

١– جانب عملية صنع السياسات العامة، وهي عملية معقدة ومتشابكة وأطرافها عديدة، حيث لم تعد عملية صنع السياسة العامة مجرد فعل حكومي بل أن جملة من الفواعل غير الرسمية تشارك هذا الفعل وتؤثر فيه.

٢– جانب عملية تنفيذ السياسات العامة، وتعرف عملية تنفيذ السياسات العامة بأنها "مجموعة الأنشطة والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو قرارها إلى حيز الواقع العملي، وتقوم على استخدام المصادر والموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وغيرها في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة"[٢٠]، وهي عملية تحتاج للتوظيف الجيد للموارد المادية والمالية والبشرية ومورد الوقت، أي "توفير التمويل اللازم والتخصيص الجيد للموارد المالية، والتوظيف الأمثل للموارد و الكفاءات البشرية المؤهلة و المدربة، من أجل تنفيذ السياسة العامة، وكلما توافر هذان العنصران كلما ساعد ذلك على التنفيذ الجيد للسياسة العامة"[٢١].

٣– جانب عملية تقويم السياسات العامة، أي التركيز علي أثار السياسة العامة على الفعل الحكومي والمجتمعي من حيث التكلفة والعائد المادي والبشري.

٢– الإدارة العامة المقارنة: تبلورت دراسات الإدارة العامة المقارنة وتبرز بشكل جدي في بداية الستينات من القرن العشرين حيث ""يمكن القول بأن الدراسات المقارنة لم تبدأ في مجال الإدارة العامة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حتى أن الدراسات الجدية في ذلك لم تبرز إلا في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن المنصرم، بحيث أصبح موضوع الإدارة العامة المقارنة يتمتع بأهمية كبيرة تمكنت أن تستقطب اهتمام علماء الإدارة وباحثيها طوال فترة الستينات والنصف الأول من السبعينات على وجه التقريب"[٢٢].

و كان للمدرسة السلوكية تأثيرها الواضح في الدفع والتأسيس للدراسات المقارنة بصفة عامة وبخاصة في حقل العلوم السياسية ودراسات المناطق والإدارة العامة الذي "تفرع إلى عدة حقول دراسية، إحداها حقل الإدارة العامة المقارنة الذي شهد تطورا وفق محاور جادة وعميقة، تتجاوز الوصف إلى التحليل المقارن، ومن المعالجة الرسمية الشكلية إلى المعالجة وفق منهجية بيئية، ومن التحليل من منظور جزئي يركز على النظام الإداري إلى تحليل لبناء المجتمع ككل، ثم تخلي الدراسة المقارنة عن طابعها الغربي لتكتسب طابعا أرحب من أجل فهم الإدارة في بيئات متنوعة"[٢٣].

---

[٢٠] - مركز هي للسياسات العامة، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة (دليل تدريبي)، دليل المتدربة، مرجع سابق ، ص ٧١

[٢١] - فرج محمد بن لامة، مقدمة عامة في السياسة العامة، طرابلس: مكتبة الوحدة، ٢٠٢١ـ ص٦٧

[٢٢] - عبد المعطي عساف وأخرون، مبادئ الإدارة: المفاهيم والاتجاهات الحديثة، مرجع سابق، ص ٣٧٨

[٢٣] نبيل إسماعيل رسلان، الإدارة العامة المقارنة: دراسة تحليلية لبعض القضايا النظرية والمنهجية، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد ٣، العدد١، ١٩٩٠.

وقد تركزت دراسات الإدارة العامة المقارنة في حقبة الحرب الباردة حول مقارنة بين نمط الإدارة في الأنظمة الليبرالية الغربية والإدارة في الأنظمة الماركسية ودول المنظومة الشرقية، ففي ظل مناخ الحرب الباردة الذي اتسم بالصراع الأيديولوجي والتنافس على مناطق النفوذ أدى إلى تشجيع حركة البحث العلمي في اتجاه التعرف على النظم السياسية والاجتماعية في مناطق مختلفة، إذ تبلورت الحاجة إلى "أهمية الإدارة في التنافس والصراع بين الدول الأوروبية سواءً أكانت في إطار المجموعة الغربية أو بينها وبين دول المعسكر الشرقي"[٢٤].

لكن مع نهاية حقبة الحرب الباردة وانهيار المنظومة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا ومغادرتها الساحة الدولية تحول الاهتمام بشكل كبير في حقل الإدارة العامة المقارنة نحو نمط الإدارة في الدول النامية ومقاربتها للنموذج الإداري الليبيرالي من خلال إدخال مفاهيم مركزية في دائرة التحليل السياسي ذات أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية من أهم هذه المفاهيم مفهوم الحكم الرشيد Governance.

ويعتبر البنك الدولي The World Bank أول من استخدم مصطلح Governance عام ١٩٨٩ في تقرير له حول أساليب الحكم والإدارة في إفريقيا جنوب الصحراء. وعرف البنك الدولي مفهوم Governance باعتباره "طريقة تمارس من خلالها السلطة لإدارة الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأغراض التنمية".

ويضيف تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لهذا المفهوم أبعادا سياسية وإدارية، بقوله "أن الحكمانية هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم، والتفاوض حول خلافاتهم"[٢٥].

وبالتالي تحول مفهوم وتطبيقات الحكم الرشيد مرجعية مهمة في دراسات الإدارة العامة عن طريق مقاربة العناصر التي يتضمنها هذا المفهوم ومدى توفرها في النظم السياسية والإدارية المختلفة، وقد شكل مفهوم الحكم الرشيد، منظوراً جديداً في دراسات الإدارة العامة New Paradgim، أطلقت عليه بعض الأدبيات منظور "من كفاءة الإدارة إلى كفاءة الحكم والإدارة معا وهو "منظور فكري جديد لحقل الإدارة العامة ينطلق من أن الإدارة العامة هي أكثر من الإدارة الكفء أو الإدارة الجيدة ، وأنه حان الوقت للحديث ليس فقط عن إدارة جيدة ولكن عن حكم جيد"[٢٦]. بحيث يتضمن ذلك ما يلي:-

١- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومة، ومتابعة أعمالها، ووضعها تحت المساءلة، وتغييرها.

---

[٢٤] - عبد الحميد محمود النعمى، مبادئ الإدارة العامة، بلا، ص ١٩٠

[٢٥] -: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع، نيويورك منشورات شعبة إدارة التنمية والحاكمية، مكتب تطوير سياسات التنمية، يناير ١٩٩٧، ص ٥.

[٢٦] - سلوى شعراوي جمعة، حالة علم الإدارة العامة في القرن العشرين: رؤية نقدية، مجلة النهضة تدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، العدد١، ٢٠٠١ ، ص ٨٣

٢- قدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة ووضع وتنفيذ السياسات الملائمة.

٣- الإقرار بقيمة المواطنين والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والسياسية بينهم.

التأكيد على أهمية البعد الإداري في أسلوب الحكم— أو كما يطلق عليه البعض— الدعامة الإدارية التي تتعلق بالقدرة على تنفيذ السياسات العامة ويهتم بالإدارة الجيدة للدولة والمجتمع.

*** القضايا الحديثة والمعاصرة في السياسة المقارنة**

يمكن القول إن قضايا حقل السياسية المقارنة بعد نهاية حقبة الحرب البادرة اتجهت نحو التركيز على قضايا التحول الديمقراطي، التي تعد واحدة من أبرز القضايا التي تم تناولها في إطار مقارن حيث يدور حولها وعليها الجدل الفكري والسياسي المعاصر وفق سياقات مختلفة نشأ فيها المفهوم وتطور وشهد حالات من التفاعل والنجاح والإخفاق ، وقد بدأت الدراسات المقارنة لقضايا التحول الديمقراطي بصفة خاصة في تسعينيات القرن العشرين حيث "ارتبطت بما أطلق عليه في الأدبيات العالمية موجة الديمقراطية الثالثة التي نقلت العديد من بلدان المعسكر الاشتراكي السوفيتي السابق إلى صف الديمقراطية، بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ إذ فرضت قضية التحول الديمقراطي حضورها على المستويات المحلية والدولية مع ولوج العالم الألفية الثالثة ، وكذلك في الدراسات الأكاديمية والعلمية ،و"أصبحت- بذلك- قضية التحول الديمقراطي من أبرز القضايا الفكرية والسياسية التي تطرح نفسها بإلحاح على الدوائر البحثية والسياسية على حد سواء، بل أنها القضية التي باتت تشغل حيزاً واسعاً من اهتمامات المنظمات الدولية والهيئات المانحة وتعدت ذلك إلى انشغالات العامة"[٢٧].

مفهوم التحول الديمقراطي تتعدد المصطلحات التي تعبر عنه حيث يعبر عنه تارة ب " التحول الديمقراطي" ، وتارة ثانية ب " الانتقال الديمقراطي " ، وتارة أخرى ب " الدمقرطة " وربما بتعبير " الإصلاح السياسي أو التحول السياسي Political Reform" ، حيث تتعامل الأدبيات مع هذه التعابير بوصفها مصطلحات مترادفة، في حين يميز صامويل هانتنجتون S.Huntington بين مفاهيم وأنماط التحول الديمقراطي، والانتقال الديمقراطي ، وما يسميه ب " الإحلال التحولي الديمقراطي"[٢٨]، والحقيقة أن توجهات دراسات السياسة المقارنة فيما يتعلق بقضايا التحول الديمقراطي قد نحو عدة اتجاهات تنظيرية مقارنة يمكن تلخيصها في التالي: -

١- المجموعة الأولى، تنظر إلى " التحول السياسي كسلوك ومحتوي قيمي " أي الانتقال من وضع إلى آخر، وكما يرى محمد عابد الجابري هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو أيدلوجي إلى آخر، ومن خشونة البداوة إلى رقة الحضارة

[٢٧] - فرج محمد بن لامة، التحول الديمقراطي في الخطاب الليبرالي، مجلة جامعة الزيتونة، العدد ٧،

[٢٨] - صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: مركز ابن خلدون، ط١، ١٩٩٣

حسب ابن خلدون، وأنه حسب هانتنجتون "تحول النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطي "

كما ينظر البعض الآخر إلى المفهوم على أنه عملية تفضي بإعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحيتها أو مواكبتها لروح ومتطلبات العصر والتوجه في المقابل نحو الالتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة.

٢- بينما تركز المجموعة الثانية في تعريف التحول السياسي على الأسلوب أو الأداة والطريقة والدرجة التي يتم بها هذا التحول وفق الأنماط التالية: نمط التحول السلمي، نمط التحول العنيف، نمط التحول الجزئي، نمط التحول الشامل. وذلك وفق المفاهيم التالية: -

١- التحول (Transformation) ، عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساسًا بمبادرات من النظام التسلطي ذاته ، وبدون تدخل من جهات أخرى .

٢- التحول الاحلالي (Transplacement) ، عندما تتم عملية التحول أساسًا عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة .

٣- الإحلال (Replacement) ، عندما تنتج عملية الدمقرطة أساسًا عبر الضغوط والمعارضة الشعبية .

٤- التدخل الأجنبي (Foreign Intervention) ، عندما تحدث عملية الدمقرطة نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية .

كما تتعدد المقاربات والمداخل ذات الصلة بتفسير عملية التحول الديمقراطي، ويمكن تلخيصها في ثلاثة مداخل تفسيرية، هي: [٢٩] -

١- المدخل التحديثي، الذي يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الدمقرطة، ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية، وتبرز تجليات هذا المدخل من خلال إسهامات عالم الاجتماع الأمريكي " مارتن ليبست S.M.Lipset " في كتابه " الرجل السياسي Political Man " الصادر عام ١٩٦٠ ، حيث ترتبط عملية التحول الديمقراطي وفقا لأطروحة ليبست بجملة من الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية في مقدمتها تحقيق التنمية الاقتصادية .

ووفقاً للمدخل التحديثي، تساهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دفع عجلة التحول الديمقراطي، حيث " تؤدي إلى انتشار التعليم والمعرفة، وزيادة الدخل والموارد التنظيمية الأخرى، عبر قطاعات واسعة من السكان، مما يؤدي إلى تزايد احتمالات تحدي قطاعات المجتمع المختلفة لنظم الحكم التسلطية.

٢- المدخل الانتقالي، الذي يركز على العمليات السياسية وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي، وهو مدخل تدريجي يسمح بخلق مبادرات تتيح مساحات جديدة من المشاركة

[٢٩] - محمد زاهي المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي : مراجعة عامة للأدبيات ، في كمال المنوفي، يوسف الصواني " تحرير " ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ .

السياسية التي تمكن من إنجاز عمليات التحول الديمقراطي وفق مراحل انتقالية متدرجة.

٣- المدخل البنيوي، وهو المدخل الذي يفسر عملية التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم " بنى القوة والسلطة المتغيرة "، حيث تستند تفسيرات المدخل البنيوي على الافتراض بأن المسار التاريخي نحو التحول إلى الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي أخر يتشكل ويتحدد، أساساً وجوهرياً، بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب ، فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة ، إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها، وقد تمت العديد من الدراسات المقارنة لقضايا التحول الديمقراطي في العالم بناءً على متغيرات عدة تتعلق بعملية التحول الديمقراطي و نمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات المتحولة أو خلال الفترة الانتقالية. حيث اجريت العديد من الدراسات التي تتعلق بقضية التحول الديمقراطي استناداً على مساهمات صامويل هنتنجون حول موضوع: الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.

وعلى خلفية مفهوم وقضية التحول الديمقراطي بعد نهاية حقبة الحرب الباردة شهد تصنيف الأنظمة السياسية في إطار حقل السياسة المقارنة توجهاً جديداً نحو تصنيف هذه الأنظمة فلم يعد المفهوم التقليدي الذي يصنف الأنظمة السياسية إلى نظم ليبرالية وأخرى ماركسية مستساغاً، كما لم يعد تصنيف هذه الأنظمة إلى نظم عالم الشمال المتقدم ونظم عالم الجنوب النامي مقبولاً. فقد أصبح المتغير الديمقراطي هو الحاكم والضابط للتصنيف الجديد للأنظمة السياسية في حقل السياسية المقارنة. حيث اتجه تصنيف الأنظمة السياسية على خلفية مفهوم وقضية التحول الديمقراطي إلى التالي: -

١- أنظمة سياسية ديمقراطية.

٢- أنظمة سياسية في طور النشؤ والتحول الديمقراطي (ديمقراطيات ناشئة).

٣- أنظمة سياسية استبدادية ديكتاتورية شمولية من مخلفات حقبة الحرب الباردة.

ويبين الجدول التالي نتيجة دراسة مقارنة أجريت للتعرف عن خبرة التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية في عقد التسعينيات من القرن العشرين وخبرة التحول الديمقراطي في المجتمعات والدول العربية بعد أحداث الربيع العربي في عام ٢٠١١.

وذلك بناءً على متغيرات ومؤشرات محددة من أهمها: المتغير الديمقراطي وعلاقته بالروح الوطنية. ومتغير المواطنة والتربية الوطنية. ومتغير علاقة الدين بالدولة واثر كل ذلك في عملية التحول الديمقراطي.

جدول: خبرة التحول الديمقراطي في شرق أوروبا ودول الربيع العربي[٣٠]

الخبرة الأوروبية – أوروبا الشرقية	الخبرة العربية
التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية للالتحاق بأوروبا الغربية	وجدان مختلط ومنقسم تجاه الغرب تحب التقدم والديمقراطية وتكره النوازع الاستعمارية
لم تتساءل حول العلاقة بين الديمقراطية والوطنية	يصعب فصل الديمقراطية عن الوطنية
تربية مدنية وتربية على المواطنة ممتدة ساهمت في رفع مستوى النقاش العام بين أفراد المجتمع.	تجارب ارتجالية يعوزها الاستمرار والإبداع والابتكار وكونت رعايا و لم تكون مواطنين.
الفصل بين الدين والدولة وشؤون السياسة ساهم في دعم التحول الديمقراطي والنضال المدني السلمي.	الخلط بين الدين والدولة والسياسة جعل قطاع عريض مواجه للتيارات الإسلامية.

*** الخاتمة**

في الختام، يمكن القول إن التحولات التي شهدتها دراسات السياسة المقارنة بعد نهاية الحرب الباردة عكست تعقيد النظام العالمي الجديد وتعدد قضاياه، فقد دفعت هذه التحولات الباحثين إلى تبني مناهج وأساليب أكثر تنوعاً وشمولية لفهم التغيرات السياسية والاجتماعية المتسارعة، وبينما تستمر العولمة والتكنولوجيا في إعادة تشكيل مفاهيم السلطة والحوكمة، يبقى التحدي الرئيسي أمام الباحثين هو مواكبة هذه التطورات واستيعابها لتحليلها بعمق ودقة، بما يسهم في تطوير رؤية أشمل لظواهر السياسة المقارنة في القرن الحادي والعشرين.

*** النتائج البحث**

١- تطور مجالات الاهتمام ظهرت قضايا جديدة على أجندة دراسات السياسة المقارنة، مثل تأثير العولمة، دور التكنولوجيا في السياسة، وأهمية القضايا البيئية والاقتصادية في العلاقات الدولية.

٢- تعدد المناهج والأساليب شهدت الدراسات تحولاً نحو استخدام مناهج متعددة التخصصات، حيث أصبحت تتداخل مع علم الاجتماع، الاقتصاد، والثقافة لفهم الظواهر السياسية المعقدة.

٣- التراجع النسبي للتركيز على الأيديولوجيات الكبرى مع انتهاء الحرب الباردة، قلّ التركيز على الصراعات الثنائية بين الأيديولوجيات الكبرى، مما أفسح المجال لدراسة قضايا الديمقراطية، الحوكمة، والتنمية المحلية.

٤- صعود الدراسات الإقليمية ازداد التركيز على دراسة النظم السياسية في دول ومناطق معينة، خصوصاً في العالم النامي، لفهم خصوصياتها السياسية والاجتماعية بشكل أعمق.

٥- أثر التكنولوجيا والإعلام لعبت التكنولوجيا دوراً مهماً في إعادة تشكيل السلوك السياسي والأنظمة السياسية، ما جعلها محوراً جديداً في دراسات السياسة المقارنة.

٦- التحول نحو دراسة القضايا العالمية حيث أصبح هناك اهتمام متزايد بتحليل التحديات العابرة للحدود مثل التغير

٣٠ - بوزيان راضية، التحول الديمقراطي والسيادة الشعبية في العالم العربي بين الوهم والواقع "تجربة الجزائر"، الكتاب الدوري لمجلة أبحاث ودراسات، العدد الأول بعنوان " الوطن العربي والتحولات الديمقراطية "، الجزائر: منشورات مركز الحكمة، ٢٠١٢، ص ٤٩

المناخي، الإرهاب، والهجرة، مما زاد من الطابع العالمي لدراسات السياسة المقارنة.

هذه النتائج تُبرز كيف أن نهاية الحرب الباردة لم تكن مجرد نقطة تحول في العلاقات الدولية، بل أيضاً محطة لإعادة تشكيل أسس دراسة السياسة المقارنة واتجاهاتها.

*** المراجع**

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع، نيويورك منشورات شعبة إدارة التنمية والحاكمية، مكتب تطوير سياسات التنمية، يناير ١٩٩٧.

فرج محمد بن لامة وآخرون، علم السياسة: مفاهيم أولية وإرشادات منهجية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ٢٠١٩.

مقدمة في الإدارة العامة، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ٢٠١٤.

التحليل السياسي، طرابلس: دار الوليد للنشر، ٢٠٢٣.

مقدمة عامة في السياسة العامة، طرابلس: مكتبة الوحدة، ٢٠٢١.

قحطان أحمد سليمان الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، عمان – الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٢.

فاطمة الربابعة، تحليل السياسات العامة: نظرة في الممارسة، في د. سلوى شعراوي (تحرير)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٤.

زهيرة كوري، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، جامعة على ونيسي، البليدة، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

هشام زغاشو، أمير وحشي، منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد ٥، يناير ٢٠١٨.

عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٩.

محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي من أفلاطون إلى ماركس، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤.

عمر إبراهيم العفاس، مفهوم وتطبيقات الإمبريقية في العلوم السياسية، في: يوسف محمد الصواني (تحرير وإشراف)، الإمبيريقية وتطبيقاتها في البحث العلمي، أبن النديم للنشر والتوزيع–دار الروافد الثقافية(ناشرون)، ط١، ٢٠١٧.

صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: مركز ابن خلدون، ط١، ١٩٩٣.

محمد زاهي المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات، في كمال المنوفي، يوسف الصواني " تحرير " ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

فضيل دليو، منهج التحليل المقارن الكيفي: تصور كيفي بمنحى كمي، مجلة دفاتر السياسة والقانون–تصدر

عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، المجلد١٢، العدد٢، ٢٠٢٠.

محمد علي حمود، تحليل السياسات العامة وصفات ومهارات المحلل السياسي الناجح، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك-العراق، المجلد١٠، العدد ٣٧، ٢٠٢١،

صلاح الدين عياش، السياسات العامة المقارنة: دراسة لنماذج وتجارب عملية، منشورات مركز الدراسات والأبحاث -مؤسسة خالد الحسن العدد ١٢ خريف ٢٠١٨.

مها يحي حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٥، العدد ١، يناير ٢٠١٨.

نبيل إسماعيل رسلان، الإدارة العامة المقارنة: دراسة تحليلية لبعض القضايا النظرية والمنهجية، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد ٣، العدد١، ١٩٩٠.

سلوى شعراوي جمعة، حالة علم الإدارة العامة في القرن العشرين: رؤية نقدية، مجلة النهضة تدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، العدد١، ٢٠٠١.

فرج محمد بن لامة، التحول الديمقراطي في الخطاب الليبرالي، مجلة جامعة الزيتونة، العدد ٧، ليبيا، بدون سنة

بوزيان راضية، التحول الديمقراطي والسيادة الشعبية في العالم العربي بين الوهم والواقع "تجربة الجزائر"، الكتاب الدوري لمجلة أبحاث ودراسات، العدد الأول بعنوان " الوطن العربي والتحولات الديمقراطية "، الجزائر: منشورات مركز الحكمة، ٢٠١٢.

حساني بوعكاز، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر ١٩٨٨- ٢٠١٤، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الطاهر مولاي،٢٠١٥.